مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة - المجلد العاشر العدد الثانى " يونيه 2024"
(ISSN: 2356 – 9492)

الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها في ضوء نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

The Legal Provisions of Companies Merger and Transformation in Light of Corporate Law in Kingdom of Saudi Arabia

الدكتور

محمد سعود الخصاونه

أستاذ القانون التجاري المساعد

معهد الإدارة العامة –المملكة العربية السعودية

Dr. Mohammad Saud Khasawneh

Assistant Professor of Commercial Law

Institute of Public Administration, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

الملخص

يستكشف هذا البحث الإصلاحات والتطورات القانونية التي تم اتخاذها من قبل المنظم في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق باندماج الشركات وتحولها وكيفية تنظيم هذه العمليات القانونية بموجب نظام الشركات السعودي الصادر في العام ٢٠٢٢. ويعالج هذا البحث مشكلة غاية في الأهمية تتمثل في وجود صعوبات في تطبيق الاحكام القانونية ذاتها على كافة أنواع الشركات، وذلك بسبب تفاوت القطاعات الاقتصادية واحتياجها وعدم وجود دراسات حول موضوع اندماج الشركات وتحولها تركز على دراسة التأثيرات القانونية المتفاوتة بين قطاع وآخر، خصوصا مع استحداث أنواع جديدة للشركات وفقا للنظام الجديد. ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم مراجعة نظام الشركات السعودي وتحليل مواده مع بيان أنواع الشركات وأهمية تنظيم عمليات الاندماج والتحويل المتعلقة بها في المملكة العربية السعودية. ويسعى هذا البحث الى تحقيق عدة أهداف من أهمها تحليل الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد. وتوصل هذا البحث الى عدة نتائج منها أن عملية اندماج الشركات عقدية تعتمد على موافقة الشركاء في الشركة الراغبة في الاندماج بينما عملية تحول الشركات قد تكون عقدية أو ملزمة بحكم النظام في أحوال معينة، كما أن الاندماج يترتب عليه انتهاء الشخصية الاعتبارية للشركة المدمجة في حين أن التحول يترتب عليه احتفاظ الشركة بشخصيتها الاعتبارية. وخلص هذا البحث الى عدة توصيات من أهمها ضرورة تبسيط وتسريع الإجراءات القانونية المتعلقة بتحول الشركات والاندماج لتشجيع المزيد من الشركات على الاستفادة من هذه العمليات.

الكلمات المفتاحية: اندماج؛ تحول؛ نظام الشركات؛ الضوابط القانونية.

Abstract

This research explores the legal reforms and developments taken place in the Kingdom of Saudi Arabia regarding corporate mergers and transformations, and how the implementation will take place within Saudi corporate law issued in 2022. This research addressed a very important problem, which is the difficulty in applying same legal provisions to all types of companies, due to the diversity of economic sectors and their needs, and the lack of studies on subject matter of company mergers and transformation that focus on the varying legal effects between one sector and another, especially with new types of companies introduced in new regulation. This research used descriptive analytical approach, where the Saudi Companies Law reviewed, its provisions analyzed, and types of companies discussed, as well as importance of regulating mergers and transfers related to them in the Kingdom of Saudi Arabia explained. This research reached several results, including that the process of merging companies is contractual and depends on shareholders' approval, while the process of transforming companies might be contractual or binding by law in certain circumstances. Furthermore, merger led to termination of the company legal entity that merged, while the transformation do not lead to termination of company is legal entity. This research concluded several recommendations, the most important of them is the necessity to simplify and fasten up the legal procedures related to company transformation and mergers in order to encourage more companies to get benefit from these processes.

Keywords: Merger; Transformation; Corporate Law; Legal Controls.

أولا: المقدمة:

تعرَف الشركة في النظام السعودي بأنها كيان قانوني ينشأ بموجب عقد تأسيس أو نظام أساسي، حيث يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بالمساهمة في مشروع يهدف الى الربح وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معا لغايات اقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.[١]

وتقوم الشركات بالعديد من العمليات الاستراتيجية لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها وغاياتها أو لمواجهة ما قد تتعرض له من أزمات مالية وإدارية، ومن أهم العمليات التي قد تقوم بها الشركات هي الاندماج أو التحول، حيث أن اندماج الشركات هو مصطلح يشير إلى عملية تجميع شركتين أو أكثر في وحدة واحدة تحت كيان قانوني مشترك، وهو موضوع استراتيجي يثير اهتمام العديد من رجال الأعمال والمستثمرين والمجتمع الاقتصادي، ويترتب على عمليات الاندماج تحديث هياكل الشركات وتوجيه استثمارات جديدة وتحقيق مزايا تنافسية، وبمرور الوقت، أصبح تنظيم هذه العمليات أمرًا أساسيًا للحفاظ على النزاهة وحماية مصلحة المساهمين وضمان استدامة الأعمال، كما أن فهم أهمية وتنظيم عمليات الاندماج يعتبر أمراً حاسماً لضمان استدامة الأعمال وتحقيق الازدهار الاقتصادي.[٢]

وفي المقابل، إن تحول الشركات هو مصطلح يشير الى اتخاذ الشركة شكلا آخر من الاشكال القانونية للشركات، ويمثل عملية تستلزم التفكير والتخطيط الدقيق وتلك العمليات يمكن أن تحقق فوائد كبيرة للشركات والاقتصاد بشكل عام، ولكن يجب مراعاة تأثيراتها الشاملة والاجتماعية لضمان نجاحها، وقام المنظم السعودي بجهود مهمة لتنظيم تحول الشركات في المملكة العربية السعودية وفقًا للنظام الجديد للشركات، هذه الجهود تأتي في إطار الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ لتحسين بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

---

[١] نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، المادة (٢).
[٢] سميحة القليوبي، الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (١٩٩٢) ص٦٧.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعية التي شهدتها المملكة في العقود الأخيرة، تسعى المملكة إلى تحفيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعتبر عمليات اندماج الشركات وتحولها على السواء من القرارات الحيوية التي يتخذها رجال الأعمال والمستثمرون في المملكة السعودية، حيث تأتي هذه العمليات كاستجابة لتغيرات السوق والفرص الجديدة والتحديات التي تواجهها الشركات كما أن تنفيذ هذه العمليات يتطلب إطارا قانونيا صارما يحدد الإجراءات والشروط المطلوبة بعناية لحماية مصالح المساهمين.

ونظرا لصعوبة تحديد الخيار الانسب للمستثمر بدمج الشركة أو تحويلها الى شكل آخر من أنواع الشركات، وصعوبة فهم التبعات القانونية التي تترب على الدمج أو التحول فإن هذا البحث سيعمل على رصد التطورات القانونية والتشريعية وكيفية تنظيم اندماج الشركات وتحولها في نظام الشركات السعودي الجديد، حيث سيتم استكشاف المفاهيم والإجراءات والآثار الاقتصادية والقانونية لهذه العمليات على المستثمرين والشركات والاقتصاد الوطني.

ثانيا: مبررات اختيار البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بتسليط الضوء على موضوع معاصر له أهمية بالغة وهو اندماج الشركات وتحولها ضمن إطار نظام الشركات السعودي الجديد، والتطرق الى أهمية تحول الشركات وكيفية بدء هذا التحول والغاية منه وفقا للنظام السعودي وتوضيح دور المنظم السعودي في ذلك. ومن أبرز المبررات التي كانت دافع لاختيار هذا الموضوع أيضا، هي الأهمية الاقتصادية حيث يعتبر القطاع الخاص والشركات المسجلة في المملكة العربية السعودية عنصرا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، لذلك، فإن فهم كيفية اندماج الشركات وتحولها والعمليات المتعلقة بها يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بالإضافة الى الحاجة إلى التشريعات الحديثة مع تطور

الاقتصاد والأعمال في المملكة، حيث تصبح التشريعات واللوائح المتعلقة بالشركات أموراً حيوية كلما تطورت الأعمال وذلك لتنظيم العلاقات التجارية وحماية حقوق المستثمرين والمساهمين.

وبالإضافة الى ما تقدم، تأتي أهمية هذا البحث من حاجة الشركات والمستثمرين إلى فهم اللوائح والإجراءات والآثار المترتبة على اندماج الشركات وتحولها في المملكة العربية السعودية، حيث يتوقع أن تسهم النتائج والتوصيات المستفادة من هذا البحث في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وذلك من خلال المساهمة في زيادة الوعي لدى المستثمرين حول اتخاذ القرار الانسب في حال مواجهة أخطار تحول دون اسمرار الشركة أو في حال الرغبة في تنمية فرص الشركة وتوسيع أعمالها.

ثالثا: اهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

١- بيان التطورات التشريعية على أنظمة الشركات في المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.
٢- تحديد أنواع الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد.
٣- تحليل الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد.
٤- تقديم التوصيات القانونية اللازمة للإسهام في تطوير البيئة القانونية في هذا المجال.

خامسا: أسئلة البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو التنظيم القانوني للشركات في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما هي أنواع الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد؟
٣. ما هي الضوابط القانونية لاندماج الشركات وتحولها وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد؟

٤. ما هي الوسائل القانونية اللازمة لتطوير عمليات اندماج الشركات وتحولها في المملكة العربية السعودية؟

سادسا: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذه الدراسة في مجموعة من التحديات القانونية التي تواجهها الشركات عند تطبيق الأحكام القانونية المتعلقة باندماجها وتحولها وذلك نظراً لحداثة النظام، بالإضافة الى إمكانية وجود صعوبات في تطبيق الاحكام القانونية ذاتها على كافة أنواع الشركات، حيث لم يخصص النظام أحكام خاصة ينفرد بها كل نوع على حده في حال الرغبة بالاندماج أو التحول. بالإضافة الى تفاوت القطاعات الاقتصادية واحتياجها وعدم وجود دراسات حول موضوع اندماج الشركات وتحولها تركز على دراسة التأثيرات القانونية المتفاوتة بين قطاع وآخر، خصوصا مع استحداث أنواع جديدة للشركات وفقا للنظام الجديد. بالإضافة إلى عدم قدرة المستثمرين ورواد الاعمال على اتخاذ القرار المناسب في حال تعرضهم لأخطار تحول دون استمرار الشركة أو رغبتهم في توسيع نشاطاتها، مما يؤدي الى تضارب في تطبيق الاحكام القانونية وبالتالي تعطيل عمليات النمو الاقتصادي.

سابعا: منهجية البحث:

أي دراسة قانونية لابد من ان تتبع منهج علمي يتوافق مع طبيعة الدراسة، وفي هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم مراجعة نظام الشركات السعودي وتحليل مواده وبيان أنواع الشركات، بالإضافة إلى أهمية تنظيم عمليات الاندماج والتحويل المتعلقة بها في المملكة العربية السعودية، وذلك للوصول الى تحليل كافي لهذه النصوص وبيان أي نقص تنظيمي أو قصور في النصوص القانونية المتعلقة بضوابط هذه العمليات، بالإضافة إلى توضيح مدى مواكبة النظام للتطورات التي تشهدها المملكة في الوقت الحالي.

ثامنا: هيكلية البحث:

لغايات تحقيق أهداف البحث فإنه سيتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث؛ أما المبحث الاول يركز على التنظيم القانوني للشركات في المملكة، وأما الثاني يركز على اندماج وتحول الشركات في النظام السعودي، في حين أن الثالث يستعرض النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للشركات في المملكة:

تشكل الشركات والمؤسسات الاقتصادية دعامة أساسية في النمو والتنمية الاقتصادية لأي دولة، وفي المملكة العربية السعودية، والتي تعد واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، تشكل الشركات الوطنية والأجنبية جزءً حيوياً من منظومتها الاقتصادية، حيث يعتبر نظام الشركات في السعودية هيكلاً قانونياً وتنظيمياً معقداً نوعا ما ويحتاج لمواكبة دائمة من قبل المنظم بسبب تأثيره على الاقتصاد بشكل مباشر.

وفي العقود الأخيرة، شهدت المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية هامة، وظهر للشركات والمؤسسات دور أكبر في دعم التنمية والتطور، وذلك من خلال تغييرات في البيئة التشريعية والاقتصادية، ومشروعات البنية التحتية الكبرى، والتنويع الاقتصادي، حيث باتت الشركات تواجه تحدياتٍ وفرصاً جديدة لتحسين أداءها ومكانتها في السوق. وتشكل الشركات والمؤسسات الاقتصادية العمود الفقري للتنمية والازدهار في أي اقتصاد وتلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وخلق فرص العمل، وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية والتنموية الهائلة التي شهدها البلاد في السنوات الأخيرة[١].

وتمتاز المملكة العربية السعودية بقوة اقتصادية لا تُقدّر بثمن وموقع استراتيجي مهم في الشرق الأوسط، ومع تنوع اقتصادها وتركيزها على قطاعات متعددة غير النفط والغاز كالتعدين والطاقة

[١] علي جوهاني، اقتصاد المملكة العربة السعودية، الخليج العربي، المجلد العشرون، العدد الأول، (١٩٨٨) ص ٢٥١

المتجددة، فإن تطور الشركات في هذا السياق يعد أمراً حيوياً لتعزيز التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي[1]، إلا أن هذا التحول ليس بالأمر البسيط، فهو يتطلب فهماً عميقاً للقوانين واللوائح السعودية، بالإضافة إلى توظيف استراتيجيات وممارسات جديدة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص.

ويعد نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، الأساس القانوني المنظم لكافة الجوانب القانونية المتعلقة بالشركات في المملكة منذ تأسيسها وحتى انقضائها، مع الاخذ بعين الاعتبار للأنظمة الأخرى ذات العلاقة كنظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ،[2] حيث جاءت هذه الأنظمة لتشكل نسيجاً قانونياً متناغماً يهدف الى تنظيم الشركات بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المطلب الأول: تطور التنظيم القانوني للشركات في المملكة:

تُعتبر الانظمة واللوائح من الأمور الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال وتنظيم الشركات في أي اقتصاد، وفي المملكة العربية السعودية، فإن نظام الشركات يعد من أهم الأنظمة التي توجه الأعمال التجارية والاستثمار في البلاد، حيث تمثل القوانين واللوائح المتعلقة بالشركات إطاراً قانونياً حاسماً لحماية حقوق المساهمين وضمان استدامة الأعمال.

وتطور النظام القانوني للشركات في المملكة العربية السعودية يمتد عبر عقود من الزمن، فقد شهد تغيرات وتحسينات مستمرة، ففي البدايات كانت الشركات تعتمد على القوانين الإسلامية التقليدية

[1] عبدالله بن عبدالله بن سليمان العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية، افاق الاقتصاد، العدد الثالث والسبعون، اتحاد غرفة التجارة والصناعة – مركز البحوث والتوثيق، الامارات (١٩٩٨) ص١٣٤.
[2] محمد السدحان، الحوكمة الشرعية للشركات المساهمة في المملكة، مركز البحوث القانونية، الرياض، ٢٠٢٢.

والعرفية دون وجود تنظيم رسمي، ومع تطور الاقتصاد السعودي وزيادة التجارة والاستثمارات الأجنبية، أصدرت السعودية تشريعات تنظيمية تهدف إلى تنظيم وتسهيل إنشاء وإدارة الشركات.[١]

وشهدت البلاد تحولات كبيره عندما تم إصدار نظام الشركات في عام ١٩٦٥، والذي يعتبر الإطار القانوني الأول لتنظيم الشركات في المملكة، ولعب دوراً رئيسياً في تنظيم العلاقة بين الشركاء وتحديد واجباتهم القانونية، إلا أنه وبمرور الوقت ظهرت الحاجة الى إعادة النظر فيه بما يتماشى مع تطوير بيئة الاعمال، وكنتيجة لذلك فقد شهد هذا القانون تعديلات وتحسينات متكررة، بما يعكس التفاعل بين القطاعين العام والخاص وسعي الحكومة السعودية لتعزيز بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار.[٢]

وجاءت التعديلات المتكررة التي شهدها نظام الشركات السعودي الصادر في العام ١٩٦٥ بهدف تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتعزيز المرونة في هياكلها. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار نظام الاستثمار الذي ينظم الاستثمار الأجنبي في المملكة ويوفر حوافز وضمانات للمستثمرين، وكان هذا بالتوازي مع التطوير المستمر في قوانين الملكية الفكرية، حيث تم تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار والاستثمار في هذا المجال.[٣]

وفي عام ٢٠٠٥ انضمت المملكة الى منظمة التجارة العالمية وأصبح هناك حاجة ملحة الى تطوير البنية التشريعية للشركات بما يتوافق مع الاقتصاد العالمي ومتطلباته، وكنتيجة لذلك بدأت المملكة في إجراء تطويرات جديدة على البيئة التشريعية كان من أبرزها إصدار نظام للشركات في العام ٢٠١٥

[١] صباح براجي، دور التحول الى اقتصاد المعرفة الى زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، السعودية (٢٠١٧) ص٥١١.
[٢] حسين علي العمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة – قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الدد السابع والخمسون، السعودية (٢٠٠٣) ص٢٠٨.
[٣] هدى محمد عبد العزيز منصور، رؤية ٢٠٣٠ نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، مصر (٢٠٢١) ص٤٢٨.

والذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، حيث شكل هذا النظام تحولا نوعياً في تنظيم الشركات من جوانب متعددة كالتأسيس والإدارة والانقضاء.[١]

وبالتزامن مع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي ركزت على رفع كفاءة الأنظمة القانونية فقد تسارعت وتيرة تطوير الأنظمة القانونية في القطاع التجاري،[٢] وصدر نظام الشركات الحالي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، والذي شكل تغييراً كبيراً في البيئة التنظيمية للشركات في السعودية، وأتاح إمكانية إنشاء مزيد من أنواع الشركات وعمد إلى تبسيط إجراءات التأسيس وإدارة الشركات واندماجها وتحولها، وتم توجيه الجهود نحو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم القطاع الخاص، ويعتبر هذا النظام من أكثر التشريعات شمولاً وحداثة في تاريخ المملكة العربية السعودية.[٣]

وشملت التحسينات التي طرأت على النظام الحالي للشركات تعزيز المرونة في هياكلها، مما ساهم في جذب المزيد من رواد الأعمال والمستثمرين، وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت الإصلاحات تحسين حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، كما تم تقديم حوافز وضمانات للمستثمرين كالسماح للمستثمر الأجنبي بالملكية الكاملة للشركة في المملكة، هذا بالإضافة إلى التركيز على استخدام التكنولوجيا في إدارة الشركات وتحسين الأمن السيبراني، وتعزيز الرقابة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية ملتزمة بتحسين البيئة التنظيمية للشركات لتحقيق أهدافها الاقتصادية وزيادة تنوع اقتصادها، كما أن تطور نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

[١] نظام الشركات الجديد في المملكة: تحليل ومراجعة، هيئة السوق المالية، ٢٠١٦.
[٢] رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مبادرات لتحسين بيئة الاستثمار، ٢٠١٧.
[٣] دليل نظام الشركات الجديد، وزارة التجارة الإصدار الأول، ٢٠٢٣، ص ٥-٨
[٤] محمد سعيد القحطاني، حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية: شركة اسمنت المنطقة الجنوبية، المجلة الدولية للعلوم الإسلامية، العدد السادس عشر، مصر (٢٠١٨) ص١٣٩.

يعتبر جزء أساسي من مسار الإصلاحات الاقتصادية التي خاضتها البلاد على مر السنوات وهذا التطور جاء بهدف تحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الشركات في النظام السعودي:

في نظام الشركات السعودي، تتوافر أنواع متعددة من الشركات، وهذه الأنواع تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال اختيار الهيكل القانوني الأنسب لأغراضهم التجارية واحتياجاتهم، حيث تنص المادة الرابعة من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية على وجود عدة أشكال للشركات، وهذه الأشكال تشمل ما يلي:

أ. شركة التضامن: وهي نوع من الشركات التي يتم تأسيسها من شخصين أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، حيث يقوم فيها المساهمون بتحمل المسؤولية الشخصية في أموالهم الخاصة وبالتضامن فيما بينهم عن الديون والالتزامات التي تترتب على الشركة بشكل غير محدود، مما يعني أنهم يمكن أن يفقدوا أموالهم الشخصية في حالة تكبد الشركة خسائر أو ديون للغير كنتيجة لممارستها نشاطاته، كما يكتسب الشريك فيها صفة التاجر.[2]

ب. شركة التوصية البسيطة: بالرجوع الى نص المادة ١/٥١ من نظام الشركات التي عرفت شركة التوصية البسيطة يتبين أنها تتكون من نوعين من الشركاء، الاول يكون ضامناً لديون والتزامات الشركة في أمواله الخاصة، والنوع الآخر لا يكون ضامناً لديون الشركة إلا في حدود حصته في رأس المال، ولا يتعدى ضمانه إلى أمواله الخاصة كما يحدث في شركات التضامن. ويُطلق على النوع الأول الشريك المتضامن، في حين يُطلق على النوع الآخر الشريك الموصي.

[1] برنامج تطوير القطاع المالي، التقرير السنوي ٢٠٢٢، ص٢٢.
[2] نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، المادة (٣٥).

وبالإضافة الى ما تقدم، فإن شركة التوصية البسيطة تتشابه الى حد كبير مع شركة التضامن وذلك من حيث وجود الشركاء المتضامنين الذين يتمتعون بذات المركز القانوني للشركاء في شركة التضامن، إلا أن الاخلاف الجوهري هو وجود الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة، والذين يختلف مركزهم القانوني عن الشركاء المتضامنين في عدة مسائل منها عدم اكتساب صفة التاجر؛ عدم مسؤوليتهم عن ديون والتزامات الشركة إلا بمقدار مساهمتهم في رأس مال الشركة؛ وعدم احقيتهم بإدارة الشركة.[١]

ج. شركة المساهمة: بالرجوع الى المادة ٥٨ من نظام الشركات التي عرفت هذه الشركة يتبين إمكانية تأسيسها من شخص طبيعي أو اعتباري واحد أو أكثر، حيث يتم تقسيم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وتكون قابلة للتداول كما أن الشركة هي وحدها المسؤولة عن ديونها والتزاماتها بمعزل عن الشركاء فيها، وتقتصر مسؤوليتهم على أداء قيمة الأسهم التي يملكونها، وذلك لعدم وجود المسؤولية التضامنية والشخصية للشركاء فيها.

وهذا النوع من الشركات يسمح بوجود عدة مساهمين يشاركون في تمويل رأس المال والأرباح ويتمتعون بحقوق مساهمة محددة، حيث تكون المسؤولية محدودة بمقدار المساهمة، وتتميز بأنها تُقام لتلبية احتياجات مشروعات تجارية كبيرة، كما يُسمح للشركة بجمع رأس المال من الجمهور عن طريق طرح أسهمها في البورصة وتتطلب إدارة دقيقة وامتثالًا لقوانين السوق المالية واللوائح المتعلقة بالإدراج والطرح فيه.[٢] وحرص المنظم على التدخل في كافة المسائل المتعلقة بهذه الشركة وضيق

[١] علي بن سعيَد الشمراني، الوسيط في شرح القانون التجاري السعودي وفقاً للأنظمة التجارية الحديثة، دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤. ص ٢٨٩.

[٢] صلاح الدين ابراهيم، الشركات المساهمة: الاتحاد، الاندماج، السيطرة، مجلة المحاسبة، العدد الرابع عشر، السعودية (١٩٩٧) ص٣٩.

من نطاق حرية التعاقد فيها، وذلك لغايات المحافظة على المصالح الوطنية وحماية المساهمين، لما تقوم به من دور فاعل في المشروعات الضخمة ذات الأثر الاقتصادي الكبير.[1]

د. شركة المساهمة المبسطة: لم يعرف نظام الشركات الجديد شركة المساهمة المبسطة، وعلى الرغم من ذلك تعتبر هذه الشركة شكلاً جديداً من أشكال الشركات التي تم استحداثه من قبل المنظم السعودي، وتؤسس من شخص واحد أو أكثر من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، حيث يكون رأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتكون الشركة هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطاتها، كما تقتصر مسؤولية المساهم فيها على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها.[2]

وقد أحال نظام الشركات العديد من الاحكام المتعلقة بشركة المساهمة على شركة المساهمة المبسطة وذلك بموجب المادة ١٣٨ من النظام، مع الاخذ بعين الاعتبار لطبيعة هذا النوع المستحدث من الشركات، حيث جمع المنظم بين بساطة التأسيس وحرية الشركاء في تنظيم أمور الشركة، دون الاخلال بالأساس القانوني لشركة المساهمة فيما يتعلق بإصدار الأسهم ومسؤولية حامليها. ويتبين مما تقدم أن هذا التنظيم الفريد لشركة المساهمة المبسطة قد جاء ليتوافق مع احتياجات رواد الاعمال ويشجعهم على الاستثمار وبما يتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية خطوات الى الامام.

هـ. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: بالرجوع الى المادة ١٥٨ من نظام الشركات الجديد يتبين أن هذه الشركة عبارة عن شكل قانوني من أشكال الشركات التجارية التي تتكون من شريك أو أكثر وتكون مسؤولية الشريك فيها محدودة، وفقًا لمقدار مساهمته في رأس المال، وتعتبر الذمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك، حيث تكون الشركة بكل مواردها وأموالها مسؤولة عن

[1] عبد الهادي محمد الغامدي، القانون التجاري السعودي، الاعمال التجارية – التاجر – الشركات التجارية، وفقا لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد ٢٠٢٢م، الطبعة السادسة، ١٤٤٤هـ. ص ٢٣٧.
[2] علي بن سعيَد الشمراني، مرجع سابق. ص ٣٧٩.

جميع الديون والالتزامات، وتكون مسؤولية الشركاء في الديون والأرباح محدودة بحسب حصصهم في رأس مال الشركة. وتنتقل حصة الشريك فيها للورثة في حالة الوفاة، ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز لها أيضاً إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول من خلالها.[١]

وتعتبر هذه الشركة من الشركات المختلطة، أي التي تجمع بين أحكام شركات الأشخاص وشركات الأموال، ففي حين أن مسؤولية الشريك فيها محدودة بمقدار مساهمته في رأس مالها كما هو الحال في شركة المساهمة والمساهمة المبسطة فإنه يحق له إدارة الشركة كما هو الحال بالنسبة للشريك المتضامن في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة، ويعتبر ذلك من أهم الأسباب التي جعلت هذا النوع من الشركات الأكثر انتشاراً وملائمة للمشاريع المتوسطة والصغيرة.[٢]

يتبين مما تقدم الأشكال الرئيسية للشركات حسبما وردت في المادة الرابعة من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث توفر هذه الأشكال خيارات متنوعة للمستثمرين ورواد الأعمال لتنظيم أعمالهم وفقًا لاحتياجاتهم وأهدافهم. وبالرجوع الى المادة (٢٣٥) من نظام الشركات يتبين أن المنظم السعودي قام بشمول الشركات الأجنبية ضمن نطاق تطبيق أحكام النظام حيث جاء فيها "دون إخلال بالاتفاقات الخاصة المبرمة بين المملكة وبعض الدول أو الشركات الأجنبية، والأنظمة المعمول بها في المملكة، وفيما عدا الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات، تسري أحكام النظام على الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها وأعمالها داخل المملكة." ولابد من الإشارة إلى أن المنظم عمد إلى تنظيم الشركات الأجنبية في الباب الحادي عشر بشكل منفرد.

---

[١] مساعد بن عبدالله بن حمد الحقبل، المسؤولية المحدودة في الشركات: دراسة تأصيلية تطبيقية، العدل، العدد الخامس والستون، السعودية (٢٠١٤) ص٣٢٥.

[٢] علي بن سعيَد الشمراني، مرجع سابق. ص ٣٩٧.

وباستقراء نصوص النظام يتبين انه عندما قام المنظم السعودي بإدراج الشركات الأجنبية في باب منفصل كان ذلك لعدة أسباب فقد تكون الشركات الاجنبية لديها متطلبات مختلفة تماما عن الشركات المحلية نظراً لاختلاف التوجهات والاحتياجات. لذلك، فقد عمد المنظم السعودي إلى تنظيمها بصفة منفصلة من خلال إضافة أحكام قانونية تتعلق بها، وذلك لضمان تلبية هذه الاحتياجات بشكل أفضل، دون الاخلال بالأحكام القانونية المطبقة على الشركات المحلية، وما تتضمنه الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار من مزايا وحوافز محددة لجذب الاستثمار الأجنبي، والتي تختلف عن تلك المتاحة للشركات المحلية، مما يحافظ على حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة أعمال متوافقة مع القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، من خلال تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر وضوحا ومرونة بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة أو الراغبة بالاستثمار في المملكة.[1]

ويتبين مما سبق التطور الواضح في التنظيم القانوني للشركات في المملكة، حيث أن النظام القديم للشركات كان معتمدا على قانون الشركات الذي تم إصداره في عام ١٩٦٥، وقد تم إصدار النظام الجديد للشركات في عام ٢٠٢٢ وكان من أبرز الفروقات الرئيسية بين النظامين، أن النظام الجديد، عمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات وهذا يشمل تقليل الإجراءات الإدارية والإلزامية وتقديم المزيد من الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل إجراءات الشركات من جوانب متعددة كالتأسيس والإدارة.

ويعطي النظام الجديد مزيد من المرونة في هياكل الشركات، مما يتيح لرواد الأعمال تنظيم شركاتهم بشكل يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة بالإضافة الى أنه يقوم بتعزيز متطلبات الشفافية والافصاح المالي، مما يزيد من المسؤولية المالية للشركات ويسهل متابعة أدائها المالي ويعمل على تشجيع الاستثمار عن طريق تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات الأجنبية وتشغيلها في المملكة،

[1] سعيدية البدوي السيد بدوي، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليله مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، العدد الاول، السودان (٢٠٢١) ص٢٠٩.

ويعزز من جاذبية السوق للاستثمار الأجنبي، بالإضافة الى ان النظام الجديد يتناول بشكل أفضل قضايا معينة مثل الاندماج والتحول والاستحواذ والتي لم يُسلَط عليها الضوء في النظام القديم.[١]

وبالإضافة الى ما تقدم، فقد تم توسيع نطاق الشركات العائلية في النظام القانوني السعودي الجديد بشكل ملحوظ ومبتكر، مما يسمح للعائلات بتحقيق الاستدامة وتنمية الأعمال على المدى البعيد، وهذا التوسيع يأتي كجزء من جهود المملكة لتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يمكن للشركات العائلية الآن تطوير هياكل إدارية ميسرة ومرنة تتيح لهم استغلال الفرص بكفاءة أكبر دون تعقيدات إدارية كبيرة، مما يعزز من تحقيق النمو والاستدامة لأعمالهم، بالإضافة إلى ذلك، يشجع النظام على الشفافية والإفصاح الدقيق عن الأنشطة المالية والإدارية، مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين وزيادة الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. [٢]

المبحث الثاني: اندماج وتحول الشركات في النظام السعودي:

في إطار النمو الاقتصادي المستدام والتطور المستمر للأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية، يشهد قطاع الشركات تطورات ملموسة ومستدامة، وإن عمليات الاندماج وتحول الشركات تعد جزءً حيوياً من هذه التطورات، حيث تسهم في تعزيز التوسع وتنويع الأعمال وتعزيز التنافسية في السوق المحلية والعالمية[٣]. وتعمل المملكة العربية السعودية بجدية على توفير بيئة أعمال مشجعة لتلك العمليات، مما يسهم في تحقيق رؤيتها والارتقاء بمكانتها كمركز اقتصادي عالمي.

[١] محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة (١٩٩٦) ص٣٤.
[٢] محمد السعودي، تغيير الشكل القانوني للشركات، سجل العرب، الطبعة الأولى (١٩٨٨) ص٥٦.
[٣] ياسين محمود فؤاد، الرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ في قانون حماية المنافسة وتقويم تأثيرها على هيكل السوق ومناخ الاستثمار، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر (٢٠١٨) ص٨-١١.

ويتميز نظام الشركات في المملكة العربية السعودية بأحكام قانونية متينه تحكم هذه العمليات بشكل دقيق ومحدد، حيث تمثل عمليات الاندماج وتحول الشركات نقطة تحول حاسمة في تطور الأعمال والاستثمار في المملكة العربية السعودية وسيتم توضيح ذلك وفقا لمطالب كما لي:

المطلب الأول: اندماج الشركات:

تأتي استراتيجية اندماج الشركات ضمن جهود المملكة العربية السعودية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية عالمية وسعي المنظم السعودي يتجلى في تنظيم هذه العمليات وتطويرها بما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن سعي المنظم السعودي يرتكز على توفير الإطار القانوني والتنظيمي المناسب لهذه العمليات، وتسهيل الإجراءات وزيادة الشفافية، وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم دراسة ذلك وفقا لفرعين:

الفرع الأول: مفهوم اندماج الشركات:

تتعدد التعريفات القانونية للاندماج حيث يعرَف بأنه عملية قانونية تعمل على توحيد شخصين اعتباريين أو أكثر في كيان قانوني واحد، سواء كان ذلك بزوال أحدهما واندماجه في الآخر أو بزوال كليهما وتكوين كيان جديد. كما يعرف على أنه عملية يتم من خلالها انقضاء الشخصية الاعتبارية لشركة أو أكثر وانتقال ذمتها المالية الى شركة جديدة أو شركة أخرى قائمة كنتيجة لهذا الاندماج.[١]

ويعرف الاندماج في الفقه الإسلامي بأنه عملية يتم بموجبها توحيد الذمم المالية للشركات بما يتناسب مع ضوابط الشريعة الإسلامية مع مراعات أحكام الجهالة والغرر وضمان حقوق المساهمين والدائنين

[١] محمد حسين منصور، القانون التجاري، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

والغير.[١] ويعرَف اندماج الشركات أيضا بأنه عملية قانونية تقوم بها شركتين أو أكثر من خلال دمج أصولهم وأنشطتهم لتشكيل شركة واحدة جديدة حيث يتم تنفيذ هذه العمليات بغرض تحقيق فوائد متعددة، منها زيادة التنافسية، وتوسيع حجم الشركة، وتخفيض التكاليف، وزيادة القيمة للمساهمين. كما يُعرَف على أنه "ترتيب قانوني يجمع بين شركتين أو أكثر لتشكيل شركة واحدة جديدة أو لتضمين شركة في أخرى".[٢]

وفي المملكة العربية السعودية، لم يرد تعريف محدد لاندماج الشركات في النظام، إلا أنه وبالرجوع الى النصوص القانونية المتعلقة بالاندماج وتحديدا المادة (٢٢٥)، يتبين أن مفهوم الاندماج وفقا للنظام يتمثل بأنه اتفاق يُبرم بين شركة أو أكثر على الانضمام الى شركة أخرى قائمة، أو عملية اتحاد لشركتين أو أكثر لغايات تكوين شركة جديدة، حيث يتم فيه نقل أصول الشركتين إلى شركة جديدة مستحدثة.[٣]

ويتضح مما تقدم أن مفهوم الاندماج في النظام السعودي لا يختلف عن المفهوم العام للاندماج. وهنا نستطيع القول أن المشرع ترك التعريف ولم يقم بحصره في مفهوم معين من باب مواكبة التطورات التي قد تحصل في ضوء تطبيق أحكام النظام، إلا أنه عمد الى تحديد الإطار العام للاندماج وطريقته فإما أن يتم من خلال مزج شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة، حيث يُلغى وجود الشركات المدمجة بشكل فعلي، وتتوقف عن ممارسة أعمالها، وتكون الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج هي المستمرة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتدير الأصول والالتزامات التي تم نقلها إليها.[٤] وإما أن يتم من

---

[١] قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم ١٧٨ (٥/١٩)، ٢٠١٨.
[٢] عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري في الشركات التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع (١٩٩٨) ص٥٩
[٣] سميحة القليوبي، الشركات التجارية، مرجع سابق، ص٦٧.
[٤] إيهاب عبد المجبد محمد إسماعيل السراج، مرجع سابق، ص٩٨.

خلال انضمام شركة أو أكثر إلى شركة أخرى بحيث ينتهي الوجود القانوني للشركات المندمجة وتبقى الشركة الدامجة محتفظة بوجودها القانوني وشخصيتها القانونية.

ومن الجدير بالذكر أن اندماج الشركات له أهميته الكبيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة كفاءة الأعمال، حيث يمكن أن يساهم في توحيد الجهود والموارد والمهارات لتحقيق أهداف أوسع وتطوير الشركات لتصبح أكثر قوة واستدامة.[1] وان لجوء الشركات إلى هذه العملية ليس بالضرورة أن يكون بسبب تعثرها المالي أو لتفادي خسائرها، بل قد يكون أيضا بهدف توسيع أعمالها وزيادة قوتها المالية مما يجعلها قادرة أكثر على ممارسة نشاطات جديدة.

يتبين مما سبق أن النظام يهدف إلى توفير إطار قانوني واضح لعمليات اندماج الشركات في السعودية، حيث يعمل ذلك على تنظيم هذه العمليات وضمان تحقيقها بشكل شفاف وبما يراعي حقوق المساهمين والأطراف المعنية، كما تعكس الجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتعزيز بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الثاني: الضوابط القانونية للاندماج:

الاندماج في قطاع الأعمال له أهمية كبيرة بالنسبة للمنظم السعودي، وذلك لانعكاساته على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث تشكل هذه العملية أحد الأدوات الاستراتيجية التي تدعم تطوير ونمو الشركات وتعزز من تنوع القطاع الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار. ولا بد من الإشارة إلى ان عمليات الاندماج وردت في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع اقتصاد المملكة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القطاعات غير النفطية من خلال دعم وتشجيع الاندماج، حيث أن تنظيم اندماج الشركات يساعد في زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال جذب

[1] عبد الفضيل محمد احمد، اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الرابع عشر، مصر (١٩٩٣) ص٢٥١.

المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة والتي تسهم في تحسين الهيكل الاقتصادي وتوفير فرص عمل[١].

وتم تنظيم عمليات اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية بموجب نظام الشركات السعودي واللوائح التنفيذية المتعلقة به، حيث أن النظام يحدد القواعد واللوائح الأساسية التي يجب الامتثال لها أثناء تنفيذ عمليات الاندماج، حيث يتم إجراء عملية اندماج الشركات في المملكة العربية السعودية وفقا لمراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: يجب على الشركتين المندمجتين تطوير خطة مفصلة لعملية الاندماج، بما في ذلك تقييم الأصول والالتزامات وتحديد الهيكل الإداري وتقدير التكاليف والمخاطر. حيث نصت المادة (٢٢٥) من النظام على وجوب إعداد مقترح الاندماج للموافقة عليه من كافة الشركات التي ترغب في الاندماج وذلك بما يتناسب مع عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي، وهذا يعتبر تأكيداً من المنظم على الطبيعة العقدية للاندماج وعدم جواز اجراء هذه العملية المهمة إلا بموافقة الشركاء حسب الانصبة المحددة لاتخاذ القرارات والتي تختلف بحسب نوع الشركة وإرادة الشركاء فيها.

ووفقا لذات المادة، فإنه يجب أن يحدد مقترح الاندماج شروطه، كما يجب أن يبين طبيعة العوض وقيمته بما في ذلك عدد الأسهم أو الحصص التي تخص الشركة المندمجة في رأس مال الشركة الدامجة أو الشركة الناشئة عن الاندماج، بالإضافة الى بيان عن قدرة كل شركة طرف في الاندماج على الوفاء بديونها، وهذا يجعل أي مقترح اندماج لا يتضمن هذه البنود كأن لم يكن، حيث لم يكتفي المنظم بموافقة الشركاء على مقترح الاندماج بل تجاوز ذلك الى ضرورة موافقتهم على هذه المسائل التي يعتبرها جوهرية لغايات المحافظة على حقوقهم ومصالحهم.

[١] عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص٦٢.

المرحلة الثانية: الإعلان: يجب نشر إعلان عن عملية الاندماج في الصحف الرسمية وعلى موقع هيئة السوق المالية السعودية (تداول) في حال كانت الشركة مدرجة في سوق المال وذلك قبل مدة لا تقل عن (ثلاثين) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لاتخاذ القرار بشأن مقترح الاندماج والتصويت عليه وذلك بموجب المادة (٢٢٧) من النظام. ويهدف الاعلان الى إبلاغ الجمهور والمساهمين، حيث يجب الحصول على موافقة مجلس إدارة كل شركة ومساهميها على عملية الاندماج، وعقد اجتماع للمساهمين للتصويت على الاندماج، كما يجب أن يكون القرار بالأغلبية أو حسبما ينص عليه نظامها الاساسي وعقد التأسيس، وذلك لغايات تحقيق الشفافية والمحافظة على أموال المساهمين، بالإضافة الى اعطائهم الفرصة في ممارسة حقوقهم كمالكين لاسهم الشركة.

وبالإضافة الى ما تقدم، فإن الإعلان يهدف الى حماية دائني أي من الشركات المندمجة، حيث يكون لهم الحق في الاعتراض على الاندماج بخطاب مسجل إلى الشركة أو بأي وسيلة أخرى يحددها الإعلان، وذلك خلال (خمسة عشر) يوما من تاريخ الإعلان، كما ويجب على الشركة الوفاء بأموال الدائنين المعترضين إذا كانت مستحقة أو تقديم ضمان كاف للوفاء بها إذا لم تكن مستحقة بعد.

ويتضح اهتمام المنظم السعودي بحقوق دائني الشركات المندمجة في المادة (٢٢٧)، حيث أن الدائن الذي أبلغ الشركة باعتراضه على الاندماج كما سبق بيانه ولم تقم بالوفاء بالدين إذا كان مستحقا، أو لم تقدم له ضمانا كافيا للوفاء به إذا لم يكن مستحقا بعد، يكون من حقه أن يتظلم للجهات القضائية المختصة خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام قبل التاريخ المحدد لاتخاذ قرار الاندماج، وذلك لإلزام الشركة المندمجة بالوفاء بالدين أو تقديم ضمان للوفاء به، أما في حال تبين للجهة القضائية أن الاندماج سيترتب عليه أضرار جسيمة بحق الدائنين المعترضين دون تمكن الشركة المندمجة أو الشركة الدامجة من الوفاء بالدين أو تقديم الضمان، فإنه يجوز لها أن تأمر بوقف الاندماج أو تأجيله، على أن يصدر قرارها بذلك قبل نفاذ قرار الاندماج. وإذا لم تبت الجهة القضائية المختصة في

اعتراض الدائنين قبل نفاذ قرار الاندماج وثبت لها بعد ذلك صحة مطالبة الدائنين المعترضين، فلها أن تصدر قراراً بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة هذا الاندماج.

المرحلة الثالثة: تنفيذ قرار الاندماج: يتعين على الشركات المندمجة مراجعة هيئة السوق المالية والهيئة العامة للزكاة والدخل للحصول على الموافقات اللازمة واستكمال الإجراءات القانونية، حيث يجب تقديم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة للجهات الرسمية والإشرافية في المملكة، ويجب التأكد من أن عملية الاندماج تتوافق مع جميع الأنظمة واللوائح السعودية المعمول بها، كما يجب أن يتم تقديم تقارير مالية مفصلة للهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للرقابة والتحقق المالي، وبعد استيفاء جميع الشروط والإجراءات، تصدر الهيئات الرقابية القرار النهائي بالموافقة على الاندماج[١]. ولم يهدف المنظم السعودي من ذلك الى تعقيد الإجراءات المتعلقة بالاندماج، وإنما جاءت هذه الإجراءات لتعزيز النزاهة والشفافية بالشكل الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف نظراً لخطورة عملية الاندماج وما قد يترتب عليها من تبعات مالية.

ونصت المادة (٢٢٨) من النظام على سريان قرار الاندماج واعتباره نافذاً من تاريخ قيد بيانات الشركة المندمجة في سجل الشركة الدامجة لدى السجل التجاري، أو من تاريخ قيد الشركة الناشئة عنه لدى السجل التجاري، وذلك باختلاف طريقة الاندماج حيث قد يتم الاندماج من خلال دمج شركة في أخرى فيكون هنالك شركة مندمجة وشركة أخرى دامجة فتنتهي الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة بتحويل اصولها ونقلها الى الشركة الدامجة، وقد يتم الاندماج من خلال اندماج شركتين أو اكثر بحيث تنتهي الشخصية الاعتبارية لهم جميعا ويتم تكوين شخصية اعتبارية جديدة دامجة لهم جميعا، وهذا ما أكدت عليه المادة (٢٢٩) من النظام.

[١] محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٠٢.

ومن الناحية الشرعية، يتعين على الشركات المشاركة في عملية الاندماج الالتزام بالأحكام الشرعية والأخلاقيات في هذه العملية، حيث يجب أن يتم اندماج الشركات بطريقة تحفظ مصالح الشركاء وتتوافق مع الشريعة الإسلامية. وليس هناك نصوص دينية صريحة تتعامل مع مسألة اندماج الشركات بشكل مباشر، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، يشترط في أي نشاط اقتصادي أو عقد تجاري أن يتم بموافقة الأطراف المعنية وبشفافية، وأن لا يتعارض مع الأحكام الشرعية والقوانين المحلية.[١]

يتبين مما سبق انه تم تنظيم عمليات الاندماج بشكل دقيق وشامل في نظام الشركات الجديد، مما يعكس الاهتمام البالغ بضمان تنفيذ هذه العملية بشكل شفاف وقانوني، حيث تم الاهتمام بالضوابط القانونية لاندماج الشركات بشكل أوسع بالمقارنة مع الأنظمة السابقة، حيث تم تحديد الشروط والإجراءات اللازمة وتوجيه الشركات المشاركة في هذه العملية إلى الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها مع الاخذ بعين الاعتبار عدم وجود التزام قانوني على الشركات بوجوب الاندماج في حالات معينة، حيث أنها عملية اتفاقية تتم بموجب عقد بين شركتين أو أكثر وفي أي مرحلة من مراحل حياة الشركة حتى لو كانت في مرحلة التصفية. وعلى الرغم من ذلك، لم يضع المنظم ضوابط قانونية تتعلق بطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة الدامجة أو المدمجة والذي قد يؤدي الى الاحتكار، فلو اتفقت كافة الشركات التي تمارس نشاط معين على الاندماج لأدى ذلك الى احتكار هذا النشاط، وبالتالي التسبب بنتائج اقتصادية سلبيه.

المطلب الثاني: تحول الشركات:

يمكن لتحول الشركات أن يعزز من التنافسية، وذلك من خلال تحسين التنظيم وزيادة الكفاءة، حيث تصبح الشركات قادرة على تقديم منتجات وخدمات بأسعار تنافسية، مما يعزز مكانتها في السوق، ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي تحول الشركات إلى جذب الاستثمارات، فعندما تصبح

[١] إيهاب عبد المجيد محمد إسماعيل السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد السابع عشر، (٢٠٢٢) ص٧٩.

الشركة أكثر فعالية ونجاحا، يزيد اهتمام المستثمرين بالمشاركة في رأس المال والاستفادة من النمو المتوقع[١].

وتحول الشركات له أهمية كبيرة في عالم الأعمال والاقتصاد، حيث يمكن أن يكون وسيلة فعالة لزيادة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي، كما تساعد عمليات التحول على تركيز الموارد والجهود في المجالات الرئيسية للشركة، والتخلص من الأصول غير الضرورية، وتعزيز كفاءة العمليات، وزيادة الإيرادات[٢]. ويعتمد نجاح عمليات تحول الشركات على التخطيط الجيد والتنفيذ الفعال، بالإضافة إلى الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، حيث يجب أن تتم هذه العمليات بعناية فائقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون التأثير السلبي على المساهمين والأطراف المعنية الأخرى وسيتم توضيحا ذلك اكثر وفقا لفرعين:

الفرع الأول: مفهوم تحول الشركات:

تحول الشركات هو مصطلح يشير بشكل عام إلى عملية تغيير هيكل ووظيفة الشركات بهدف تحقيق أهداف جديدة أو تحسين الأداء العام حيث يمكن أن يشمل هذا التغيير تعديلات في هيكل الملكية والإدارة، والتكنولوجيا، والأصول، والاستراتيجية العامة للشركة حيث يهدف تحول الشركات إلى تحسين قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق غاياتها.

ومن الناحية القانونية، يُعرَّف تحول الشركات على أنه تغيير جوهري في هيكل الشركة أو ملكيتها يشمل إعادة تنظيمها أو دمجها مع شركات أخرى. ويعتبر تحول الشركات في القانون ممارسة تؤدي إلى إنشاء شركة جديدة أو إعادة هيكلة الشركات القائمة. وفي القوانين المقارنة، يُعرف تحول

[١] الشريفة صفاء بنت سعيد بن سالم، تحول الشركات وفقا لقانون الشركات التجارية العماني، رسالة ماجستير، جامعة السلكان قابوس، (٢٠٢٠) ص٣١.

[٢] راشد سعد راشد الهاجري، تحول الشركات في القانون الكويتي: دراسة فقهيه مقارنة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، مصر (٢٠٢٢) ص١٢٦١.

الشركات على أنه تغيير هيكل الشركة أو ملكيتها بما يؤدي إلى تغيير جوهري في طبيعتها أو نشاطها حيث يخضع تحول الشركات عادة للرقابة والتنظيم من قبل الهيئات الرقابية المختصة في الدولة[١].

وفي القانون السعودي، لم يرد تعريف محدد لعملية تحول الشركات، إلا ان مفهوم التحول يمكن استخلاصه من نص المادة (٢٢٠) من نظام الشركات الجديد التي أشارت إلى جواز تحول الشركة إلى شكل آخر من أشكال الشركات الواردة في النظام وذلك بقرار يصدر وفقًا للأوضاع المقررة لتعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي وبعد استيفاء شروط التأسيس والقيد والشهر المقررة للشكل الذي حولت إليه، وبالمقابل فقد اشارت المادة (٥٠) من النظام الى وجوب تحويل شركة التضامن إلى شركة توصية بسيطة وذلك في حال النص في عقد التأسيس على استمرارها مع الورثة في حال وفاة أي من الشركاء، بحيث يصبح فيها القاصر أو الممنوع نظاما من ممارسة الأعمال التجارية شريكا موصيا، على أن يكون هذا التحويل خلال سنة من وفاة مورثهم.

ويتبين مما سبق أن مفهوم التحول وفقا لنظام الشركات السعودي يتمثل في كونه عملية قانونية يتم من خلالها تغيير الشكل القانوني للشركة إما اختياريا بموجب اتفاق الشركاء أو اجباريا بموجب أحكام النظام وذلك في الاحوال التي ينص عليها لغايات التمكن من المحافظة على استمرارية الشركة في اداء مهامها وتحقيق غاياتها.

الفرع الثاني: الضوابط القانونية لتحول الشركات:

تحول الشركات هو عملية استراتيجية تعمل على تغيير الشكل القانوني للشركة بهدف تحقيق أهداف جديدة أو تحسين الأداء العام، وتتمثل أهمية تحول الشركات في قدرتها على الاستجابة للتحديات السريعة في السوق والبقاء في إطار التنافسية بدلا من تصفيتها، وتترتب على تحول الشركات آثار

[١] عمر بن صالح الأطرم، تحول الشركات: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود (٢٠٠٠) ص١١٦.

إيجابية مثل زيادة الكفاءة، وتوسيع نطاق النشاطات التي تقوم بها، وزيادة القيمة للمساهمين والشركاء. ومع ذلك، يجب أن يتم تخطيط وتنفيذ هذه العمليات بعناية لتجنب التحديات والمخاطر المحتملة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الشركات في المملكة العربية السعودية شهد تطوراً كبيراً على مر السنوات لمواكبة التغيرات في السوق العالمي وتشجيع الاستثمارات، وقد تم تحديث اللوائح والأنظمة لتوفير بيئة أعمال أكثر شفافية وجاذبية للمستثمرين. ومن المتوقع أن تستمر جهود التطوير التنظيمي المتعلقة بالشركات وتطوير البيئة التشريعية في المملكة لدعم النمو وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. وفي سياق تحسين الأداء، يمكن لتحول الشركات أن يساهم في زيادة الكفاءة والإنتاجية ويتيح للشركات إعادة هيكلة العمليات الداخلية وتحسين توزيع الموارد بشكل يزيد من جودة المنتجات والخدمات التي تُقدمها[١].

وحدد نظام الشركات السعودي الجديد مجموعة من الضوابط القانونية التي يجب مراعاتها عند تحول الشركات، حيث اشترطت المادة (٢٢٠) لتحول أي شركة إلى شركة مساهمة مبسطة إجماع الشركاء أو المساهمين، أما فيما يتعلق بتحول شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة والشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة فإن ذلك جائز بموجب طلب من الشركاء المالكين لأكثر من نصف رأس المال ما لم ينص في عقد التأسيس على نسبة أقل، كما يشترط أن تكون جميع حصص الشركة مملوكة ممن تربطهم صلة قرابة أو نسب أو من بينها ما هو مملوك لوقف أو ناشئ عن وصية من أحد الشركاء. وبالتالي، في حال تحول الشركة الى أحد الاشكال التي نص عليها النظام فإنه لا بد من الخضوع لكافة الاجراءات القانونية والامتثال لكافة الشروط المتعلقة بالشكل المراد تحويل الشركة إليه وذلك بهدف حماية مصالح كل من الشركاء والغير، كما أن هذا الأمر يتعلق بالنظام العام حيث

[١] عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول شركات العائلية الى شركات مساهمة عامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (٢٠١١) ص٢٨٣.

يترتب على مخالفته البطلان، وهذا البطلان هو بطلان مطلق ويمس الشكل الجديد للشركة المراد التحول اليه مما يعني ان الشركة الراغبة في التحول تبقى قائمة وصحيحة بشكلها الأصلي[١].

وبما أن المنظم السعودي قد أضاف الشركات غير الربحية الى قائمة الشركات التي يمكن تأسيسها في المملكة، فقد نظمت المادة (٢٢١) الاحكام والضوابط الخاصة بتحولها حيث أجازت هذه المادة تحول الشركة الغير ربحية الخاصة دون العامة إلى أي شكل من اشكال الشركات ما لم يتم النص في عقد تأسيسها أو نظامها الاساسي على غير ذلك، واشترطت المادة أن يتم صرف المبالغ الزائدة عن رأس المال عند التأسيس سواء كانت أرباح أو احتياطات أو هبات أو غيرها في المجالات غير الربحية التي يتم النص عليها في عقد التأسيس أو النظام الاساسي، بالإضافة الى وجوب رد الاعفاءات التي تحصلت عليها قبل التحول، وذلك لغايات المحافظة على النزاهة والشفافية وحتى لا يتم استغلال الشركات الغير ربحية لأغراض شخصية من قبل مؤسسيها بالإضافة الى حماية المتعاملين معها من عمليات الاحتيال والغش والتدليس.

ويعتبر قرار التحول أمراً اختيارياً للشركاء والمساهمين، حيث يجوز لأي منهم التخارج من الشركة قبل اتمام عملية التحول وذلك بموجب طلب مكتوب يقدم الى الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار التحول حسبما نصت عليه المادة (٢٢٢) من النظام، حيث يتم في هذه الحالة الوفاء بقيمة أسهم الشركاء الغير راغبين بالتحول أو حصصهم وفقا للقيمة المتفق عليها أو وفقا لتقرير مقيم معتمد أو أكثر يتم فيه تقدير القيمة العادلة لهذه الحصص أو الاسهم في تاريخ التحول، إلا إذا تم النص على خلاف ذلك في عقد تأسيس الشركة أو نظامها الاساسي، كما أنه يجوز للشريك أو المساهم في حال حدوث خلاف حول ذلك اللجوء الى القضاء.

وبخلاف الاندماج الذي يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد، فقد نصت المادة (٢٢٣) صراحة على عدم نشوء شخص ذي صفه اعتبارية جديد في حالة التحول، حيث تظل الشركة محتفظة بحقوقها

[١] رجب عبد الحكيم سليم، المرجع في الشركات والبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف (٢٠١٠) ص ١٥٤٦.

والتزاماتها الناشئة قبل اتمام عملية التحول. ويترتب على ذلك عدة نتائج مهمة، منها استمرار ملكية الشركة لأصولها وموجوداتها دون الحاجة لإجراء عملية نقل ملكية، كما تبقى جميع الالتزامات والتعهدات التي ابرمتها الشركة قائمة ومنتجة لكافة آثارها في مواجهة الشركة المتحولة، بالإضافة الى ان التحول لا يؤثر على حقوقها لدى الغير وتبقى ملزمة بالديون التي عليها في مواجهة الدائنين.

ولا يترتب على تحول شركة التضامن أو التوصية البسيطة إلى أي شكل من أشكال الشركات إبراء ذمة الشركاء المتضامنين من مسؤوليتهم عن ديون الشركة السابقة لعملية التحول، وذلك بموجب نص المادة (٢٢٤) من النظام، حيث لا تبرأ ذمتهم من هذه الديون إلا إذا قبِل الدائنون ذلك صراحة، أو لم يعترض أي منهم على قرار التحول خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به بخطاب مسجل أو بوسائل التقنية الحديثة. ولعل المنظم أراد في ذلك المحافظة على خصوصية الشريك المتضامن أينما وجد من حيث مسؤوليته المشددة عن ديون والتزامات الشركة التي تصل حتى أمواله الخاصة، مما يوفر حماية أكبر للدائنين في استيفاء حقوقهم المترتبة على الشركة نتيجة الصفقات التي تم إبرامها معها قبل اتمام عملية التحول.

المبحث الثالث: نتائج وتوصيات البحث:

أولا: نتائج البحث:

من خلال البحث والدراسة والتحليل، فقد توصل البحث الى العديد من النتائج كما يلي:

- أن المنظم السعودي قام بالعديد من الإصلاحات والتحديثات التشريعية المتعلقة بالشركات وعلى رأسها استحداث شركة المساهمة المبسطة والتوسع في الشركات العائلية والشركات غير الربحية، وذلك لغايات مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة في السنوات الأخيرة.

- تمثل التحديثات والإصلاحات في نظام الشركات السعودي الجديد خطوة هامة عملت على تبسيط وتيسير عمليات اندماج وتحول الشركات بالمقارنة مع القديم. وتمت هذه الإصلاحات مع مراعاة تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين، كما تمثل هذه التحديثات جهداً مهماً من قبل المنظم السعودي لتعزيز بيئة الأعمال وتوجيه الشركات نحو تحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية.
- تم تنظيم عمليات الاندماج بشكل دقيق وشامل بموجب النظام الجديد، مما يعكس الاهتمام البالغ بضمان تنفيذ هذه العملية بشكل شفاف وقانوني، كما تم توجيه الاهتمام نحو تحديد الشروط والإجراءات اللازمة وتوجيه الشركات المشاركة في هذه العمليات إلى الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها، مع الاخذ بعين الاعتبار عدم وجود التزام قانوني على الشركات بوجوب الاندماج في حالات معينة، حيث أنها عملية اتفاقية تتم بموجب عقد بين شركتين أو أكثر وفي أي مرحلة من مراحل حياة الشركة حتى لو كانت في مرحلة التصفية.
- أن من أهم الاثار القانونية التي تترتب على عملية الاندماج هي انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة في الشركة الدامجة، حيث تنتقل ملكية كافة الأصول المملوكة للشركة المندمجة الى الشركة الدامجة، إلا أن هذا يتم دون الاخلال بحقوق المساهمين والدائنين على حد سواء.
- أن مفهوم تحول الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي الجديد جاء أكثر وضوحا وتنظيما، حيث يتمثل في كونه عملية قانونية يتم من خلالها تغيير الشكل القانوني للشركة إما اختيارياً بموجب اتفاق الشركاء أو اجبارياً بموجب أحكام النظام، وذلك في الاحوال التي ينص عليها النظام لغايات التمكن من المحافظة على استمرارية الشركة في اداء مهامها وتحقيق غاياتها.
- بخلاف الاندماج الذي يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد، فإن التحول لا يترتب عليه ذلك، حيث تبقى الشركة المتحولة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية وحقوقها والتزاماتها الناشئة قبل اتمام عملية التحول، ويترتب على ذلك استمرار ملكية الشركة المتحولة لأصولها

وموجوداتها دون الحاجة لإجراء عملية نقل ملكية، كما تبقى جميع الالتزامات والتعهدات التي ابرمتها الشركة قائمة ومنتجة لكافة آثارها، علاوة على ان التحول لا يؤثر على حقوقها لدى الغير وتبقى أيضا ملزمة بالديون التي عليها في مواجهة الدائنين.

- أن الضوابط القانونية التي تنظم عملية تحول الشركات تختلف باختلاف نوع الشركة الراغبة بالتحول من ناحية، والشكل القانوني المراد التحول إليه من ناحية أخرى، حيث تختلف الإجراءات والشروط القانونية تبعا لذلك، فعلى سبيل المثال، في حال رغبة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالتحول الى شركة مساهمة مبسطة، تسري عليها الشروط والاحكام المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة من حيث التأسيس والإدارة وغيرها.
- لم يرد في النظام ما يمنع تحول الشركة من شكل الى آخر على الاطلاق، بما في ذلك الشركات الغير ربحية على أن يتم الالتزام بالقواعد والاحكام المنظمة لهذه العملية التي نظمها المشرع بما يحمي حقوق جميع الأطراف.

ثانيا: توصيات البحث:

بناء على النتائج التي توصل اليها البحث، فإنه من المناسب تبني التوصيات التالية:

- أن يكون تطبيق وامتثال الشركات لأحكام هذا النظام وفقاً لآلية محددة تعتمد على نوع الشركة ووضعها المالي لضمان تحقيق الفوائد المتوقعة من هذه الإصلاحات القانونية، وهو ما يعزز من مكانة المملكة كوجهة استثمارية مؤثرة وجاذبة للمستثمرين الوطنيين والدوليين.
- توجيه مزيد من الجهود نحو تبسيط وتسريع الإجراءات القانونية المتعلقة بتحول الشركات واندماجها لتشجيع المزيد من الشركات على الاستفادة من هذه العمليات. بالإضافة الى تعزيز النصوص القانونية المتعلقة باندماج وتحول الشركات الاجنبية.
- توجيه مزيد من الجهود نحو زيادة الشفافية في العمليات المالية والإدارية للشركات الراغبة في القيام بعمليات التحول والاندماج من خلال آلية أكثر اتساقاً مع الوضع الاقتصادي في المملكة

وبعيدة عن التعقيدات والبيروقراطية في الاجراءات، كما يجب دعم الأبحاث والدراسات حول تأثيرات عمليات التحول والاندماج على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص في المملكة.

- ايجاد وسائل قانونية أكثر موائمة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر فيما يتعلق بالإجراءات القانونية للاندماج أو التحول، خصوصا الشركات التي تواجه مشكلات وعوائق مالية قد تحول دون استمراريتها أو توسيع نشاطاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب العلمية:

- رجب عبد الحكيم سليم، المرجع في الشركات والبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف (٢٠١٠).
- سميحة القليوبي، الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية (١٩٩٢).
- عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري في الشركات التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع (١٩٩٨).
- علي بن سعيَد الشمراني، الوسيط في شرح القانون التجاري السعودي وفقاً للأنظمة التجارية الحديثة، دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.
- محمد السعودي، تغيير الشكل القانوني للشركات، سجل العرب، الطبعة الأولى (١٩٨٨).
- محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الرابعة (١٩٩٦).
- محمد حسين منصور، القانون التجاري، دار النهضة العربية (٢٠٢١).

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- سناء مختار فضل الله، احكام تحول واندماج الشركات في الفقه والقانون: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الإسلامية (٢٠١٧).
- الشريفة صفاء بنت سعيد بن سالم، تحول الشركات وفقا لقانون الشركات التجارية العماني، رسالة ماجستير، جامعة السلكان قابوس (٢٠٢٠).
- عمر بن صالح الأطرم، تحول الشركات: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود (٢٠٠٠).
- ياسر حسين علي المرسومي، الاثار القانونية لتحول شركات الأشخاص الى شركات مساهمه عامة، رسالة ماجستير، جامعة الاسراء الخاصة (٢٠١٩).

ثالثا: المجلات العلمية:

- احمد منير فهمي، القواعد القانونية السعودية والعالمية للشركات التجارية، مجلس الغرف

التجارية والصناعية، الرياض (١٤١٦).

- محمد السدحان، الحوكمة الشرعية للشركات المساهمة في المملكة، مركز البحوث القانونية، الرياض، (٢٠٢٢).
- إيهاب عبد المجيد محمد إسماعيل السراج، الإطار القانوني لاندماج الشركات، مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا، العدد السابع عشر، (٢٠٢٢).
- حسين علي العمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الأمانة العامة – قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية، الدد السابع والخمسون، السعودية (٢٠٠٣).
- راشد سعد راشد الهاجري، تحول الشركات في القانون الكويتي: دراسة فقهيه مقارنة، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد الثالث عشر، مصر (٢٠٢٢).
- سعيدية البدوي السيد بدوي، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليله مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، العدد الاول، السودان (٢٠٢١).
- صباح براجي، دور التحول الى اقتصاد المعرفة الى زيادة تنافسية اقتصاد المملكة العربية السعودية والدول العربية، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، المجلد الثاني، السعودية (٢٠١٧).
- صلاح الدين ابراهيم، الشركات المساهمة: الاتحاد، الاندماج، السيطرة، مجلة المحاسبة، العدد الرابع عشر، السعودية (١٩٩٧).
- عبد الفضيل محمد احمد، اندماج الشركات في ظل نظام الشركات السعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الرابع عشر، مصر (١٩٩٣).
- عبدالله الحيات، الجوانب القانونية لعملية تحول شركات العائلية الى شركات مساهمة عامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (٢٠١١).
- عبدالله بن عبدالله بن سليمان العبيد، اقتصاد المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية، افاق الاقتصاد، العدد الثالث والسبعون، اتحاد غرفة التجارة والصناعة – مركز البحوث والتوثيق، الامارات (١٩٩٨).
- علي جوهاني، اقتصاد المملكة العربة السعودية، الخليج العربي، المجلد العشرون، العدد الأول، (١٩٨٨).
- محمد سعيد القحطاني، حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية: شركة اسمنت المنطقة الجنوبية، المجلة الدولية للعلوم الإسلامية، العدد السادس عشر، مصر (٢٠١٨).

- مساعد بن عبدالله بن حمد الحقبل، المسؤولية المحدودة في الشركات: دراسة تأصيلية تطبيقية، العدل، العدد الخامس والستون، السعودية (٢٠١٤).
- هدى محمد عبد العزيز منصور، رؤية ٢٠٣٠ نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، مصر (٢٠٢١).
- ياسين محمود فؤاد، الرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ في قانون حماية المنافسة وتقويم تأثيرها على هيكل السوق ومناخ الاستثمار، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر (٢٠١٨).

خامسا: التقارير:

- برنامج تطوير القطاع المالي، التقرير السنوي ٢٠٢٢، ص٢٢.
- دليل نظام الشركات الجديد، وزارة التجارة الإصدار الأول، ٢٠٢٣.
- نظام الشركات الجديد في المملكة: تحليل ومراجعة، هيئة السوق المالية، ٢٠١٦.

رابعا: التشريعات:

- نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/١٢/١٤٤٣هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٨) وتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٣هـ.
- نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٣٧ وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٤٣٧هـ.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- https://qarark.com
- Https://qistas.com